

Distr.
LIMITED

E/CN.17/1993/L.5
17 June 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة

الدورة الأولى

١٤ - ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣

البند ٧ من جدول الأعمال

الالتزامات المالية الأولية، والتدفقات والترتيبات المالية
لأعمال مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة
والتنمية من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة، بما في
ذلك المصادر والآليات المشار إليها في الفقرة ١٤-٣٣ من
جدول أعمال القرن ٢١

الالتزامات المالية الأولية والتدفقات والترتيبات المالية
لأعمال مقررات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة
والتنمية من جميع مصادر وآليات التمويل المتاحة

مشروع مقرر مقدم من الرئيس

١ - أعربت اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة عن قلقها لأن الاستجابة العامة لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن التمويل كانت دون التوقعات المرجوة إلى حد كبير.

٢ - ولئن أعربت اللجنة عن ترحيبها بالالتزامات والتعهدات الأولية التي قطعتها بعض البلدان على نفسها، فإنها تؤكد أن نقص الموارد المالية لا يزال يمثل القيد الرئيسي على التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١ والأخذ تدريجياً بالتنمية المستدامة. وتشدد اللجنة على الحاجة الملحة للتنفيذ الفعال والمبكر لجميع الالتزامات الواردة في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الالتزامات المتصلة بالنسبة التي تستهدف الأمم المتحدة تحقيقها وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وتلاحظ اللجنة عدم وجود تمويل إضافي في شكل "علاوة للأرض" وتطلب من البلدان المتقدمة النمو أن تقوم مع البنك الدولي باستكشاف طرق ووسائل تحقيق هذه العلاوة.

٣ - وتؤكد اللجنة أهمية تهيئة مناخ اقتصادي دولي ووطني ودعم يفضي إلى النمو والتنمية الاقتصادية المطردة من أجل تحقيق الاستدامة. وتبرز اللجنة، في هذا السياق أهمية إحراز مزيد من التقدم في مجالات من قبيل تخفيف الديون ودمج مفهوم التنمية المستدامة في التكيف الهيكلي، وتحسين الأوضاع التجارية والسوقية ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

٤ - وتحث اللجنة مؤسسات بريتون وودز والمصارف الإقليمية وغيرها من المؤسسات التي تعمل في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على إحراز المزيد من التقدم في دمج مفهوم التنمية المستدامة في برامجها ومشاريعها وفي جعل التنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار لديها.

٥ - وتدعو اللجنة البلدان التي تقدم المعلومات المناسبة لمنظمات التمويل والتنسيق مثل لجنة المساعدة الإنمائية المتفرعة عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أن تنظر في إعادة تصميم مشاريع تصنيف البيانات بحيث تجعل من الممكن تقييم تدفق التمويل الإنمائي بالنسبة لمجموعات محددة من أنشطة جدول أعمال القرن ٢١.

٦ - وإذ تدرك اللجنة أنها قد كلفت باستعراض كفاية الموارد المالية المتاحة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، فإنها تطلب إلى الأمين العام تنظيم عملية استشارية تشمل إشراك جميع الأطراف المختصة في جميع المراحل للاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) رصد وتقييم المتاح والاحتياجات من الموارد المالية لتنفيذ مجموعات من بنود جدول أعمال القرن ٢١، مع وضع البرنامج المواضيعي المتعدد السنوات في الاعتبار من أجل المساعدة على إجراء المزيد من المناقشات داخل اللجنة وتوفير أساس مناسب ومشترك للعمل الذي تقوم به منظمات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف؛

(ب) رصد مختلف العوامل التي تحدد تدفق الموارد المالية والاقتصادية كالتخفيف من عبء الديون، ومعدلات التبادل التجاري، وأسعار السلع، وإمكانية الوصول إلى الأسواق؛

(ج) مساعدة اللجنة على أساس ما تقدم في وضع إطار لسياسة تعبئة وتخصيص الموارد المالية لتنفيذ مختلف العناصر الواردة على جدول أعمال القرن ٢١.

وتطلب اللجنة إلى الأمين العام الاضطلاع بما تقدم من مهام بالتشاور الكامل مع مكتب اللجنة.

٧ - وبغية تسهيل مهام الرصد المالي، تدعو اللجنة الحكومات إلى تقديم معلومات تتعلق بالجوانب المالية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ تمشياً مع قرار اللجنة بشأن المبادئ التوجيهية التي يتعين أن تتبعها الأمانة

العامّة لتنظيم المعلومات التي تقدمها الحكومات حول المسائل المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وفيما يتعلق بالبلدان المانحة، تقترح اللجنة أن تتضمن عناصر هذه المعلومات المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، والتخفيف من الدين وأولويات المعونة، وترتيبات التمويل المتعلقة بالتنمية المستدامة وتقديم دعم محدد لاتفاقات البيئة.

٨ - وتدعو اللجنة كذلك البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية والإنمائية الدولية والإقليمية، ودون الإقليمية، بما في ذلك مرفق البيئة العالمي، إلى أن تقدم للجنة تقارير تتضمن معلومات عن تجربتها وأنشطتها وخططها لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

٩ - وتؤكد اللجنة الحاجة إلى إعادة تشكيل مرفق البيئة العالمي وتحديد موارده في الوقت المناسب وفقا لفقرة ٣٣-١٤ (أ) '٣' من جدول أعمال القرن ٢١ وتشدد على أهمية ما يلي:

(أ) زيادة الوضوح والعلانية في السياسة الإعلامية لمرفق البيئة العالمي بالنسبة إلى جميع الأطراف المهتمة؛

(ب) وجود أنشطة تمويلية القصد منها تحقيق منافع بيئية على نطاق العالم، على أن يؤخذ في الاعتبار المشاكل البيئية على المستويين المحلي والوطني؛

(ج) صدور تقارير منتظمة إلى اللجنة من مرفق البيئة العالمي عن أنشطته بغية تنسيق توجهات السياسة نحو التنفيذ الفعال لجدول أعمال القرن ٢١؛

(د) منح المنظمات غير الحكومية مركزا استشاريا أفضل.

١٠ - وعملا باستعراض آليات التمويل الأخرى المشار إليها في الفصل ٣٣ من جدول أعمال القرن ٢١، تدعو اللجنة أيضا الدول الأعضاء في مجالس إدارة وكالات وبرامج منظومة الأمم المتحدة التي تتعامل مع قضايا البيئة والتنمية إلى ضمان أن تتلقى الميزانيات البرنامجية لهذه المؤسسات دعما ماليا كافيا لكي تتمكن من تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ المتعلقة بها، كل حسب ولايتها.

- - - - -